مركز دراسات الشهيد الخامس

العراق في مراكز الدراسات الإقليمية والدولية

العدد 100

العنوان

الصفحه	العنوان
٣	الملخص التنفيذي
٤	١. رئيس الوزراء العراقي يسعى إلى نزع سلاح الجماعات المسلحة المدعومة من إيران،... / JPost
٥	٢. «شريان نفطي بديل»؛ كيف يعيد العراق تصميم خريطته الاقتصادية لتجاوز مضيق هرمز؟ / Atlantic Council
٦	٣. الحكومة العراقية الجديدة بين القيود الداخلية والضغوط الخارجية / KAS
٧	٤. الحرب مع إيران تضع العراق أمام خطر نفاد موارده المالية / DW
٨	٥. العراق يسعى إلى توسيع علاقاته مع السعودية وسوريا في ظل الضغوط الرامية ... / JPost
٩	٦. وجود الحوثيين في العراق والمخاطر التي يشكلها على السعودية / ORSAM
١٠	٧. العراق يؤكد مواصلة مسار حصر السلاح ويعلن الانفتاح على سوريا / Al Jazeera
١١	٨. هل تستعد القوات الأمريكية للانسحاب من إقليم كردستان العراق بحلول ٣٠ سبتمبر؟ / The National
١٢	٩. على الولايات المتحدة أن تغادر الشرق الأوسط / Foreign Affairs
١٣	١٠. «سيظل مضيق هرمز مغلقاً عاماً كاملاً؛ العراق في مواجهة صراع النفوذ ..... / Baghdad Today
١٤	١١. على العراق أن يختار بين الانهيار وإيران / The Dispatch
١٥	١٢. تقرير خاص عن الحرب صادر عن المجلس الأطلسي / Atlantic Council
١٧	١٣. بعد التراجعات في سوريا ولبنان، شبكة حلفاء إيران تعيد تنظيم نفسها حول العراق واليمن / Le Monde
١٩	١٤. جيش كردستان: ماذا سيحدث للبيشمركة؟ / MEI
٢٠	ملخص وتحليل الخبير

الملخص التنفيذي

تُصوِّر مجموعة التقارير والتحليلات موضع الدراسة العراقَ في المرحلة الراهنة، ليس بوصفه يواجه مجرد أزمة أمنية أو اقتصادية، بل باعتباره يقف على أعتاب إعادة تعريف لمكانة الدولة، ومصادر القوة، ونمط تفاعلها مع محيطها الإقليمي والدولي. وتتمثل نقطة الالتقاء بين جانب كبير من هذه السرديات في أن التطورات المحيطة، بدءاً من الحرب بين إيران والولايات المتحدة والاضطراب في مضيق هرمز، وصولاً إلى تصاعد الضغوط على الجماعات المسلحة، وانسحاب قوات التحالف، والتنافس الأمريكي–الصيني في مجال الطاقة، وإعادة تشكيل شبكة حلفاء إيران، قد انتقلت مباشرة إلى داخل البنية السياسية والاقتصادية العراقية؛ ومن ثم تحولت القرارات التي كان يمكن تأجيلها سابقاً إلى ملفات عاجلة وحاسمة. وفي المجال الأمني، لم يعد السؤال المركزي متعلقاً بمجرد وجود الجماعات المسلحة أو شرعيتها، بل بالمرجعية النهائية لاتخاذ القرار في قضايا الحرب والسلام، واستخدام الطائرات المسيّرة والصواريخ، والسيطرة على المجال الجوي، والعلاقات الأمنية مع دول الجوار. وتُقدَّم مهلة الثلاثين من سبتمبر في جانب مهم من التحليلات بوصفها محطة رمزية لاختبار قدرة الدولة العراقية، لأن نهاية المرحلة الراهنة من مهمة التحالف الدولي تزامنت تقريباً مع مساعي فرض احتكار الدولة للسلاح، وقد تؤثر نتيجة هذا التزامن في طبيعة الدولة العراقية خلال السنوات المقبلة. أما اقتصادياً، فقد تجاوزت أزمة مضيق هرمز كونها صدمة تصديرية، وكشفت الضعف البنيوي في النموذج الاقتصادي العراقي. فالدولة التي تستمد معظم إيراداتها من النفط، وجانباً مهماً من شرعيتها الاجتماعية من دفع الرواتب والمعاشات وتوفير الوظائف العامة، تواجه قيوداً شديدة عند استمرار تعطل الصادرات. ولذلك، لم تعد خطوط الأنابيب إلى تركيا وسوريا والأردن، وتوسيع قدرات التخزين في الخارج، وحتى تنويع العملات، مشروعات تقنية بحتة، بل مكونات لاستراتيجية أمن اقتصادي.وفي السياسة الخارجية، تواجه بغداد معضلة أخرى؛ إذ يتعين عليها الحفاظ على علاقاتها مع إيران من دون التحول إلى جزء من اصطفاف إقليمي، وإعادة تعريف شراكتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، وتعزيز ثقة السعودية وسائر الجيران العرب، وتطوير علاقاتها مع سوريا وتركيا، ومنع انتقال التنافس الصيني–الأمريكي في قطاع الطاقة إلى مستوى يقيّد استقلال قرارها. ومن هذا المنظور، لم يعد «التوازن» مجرد شعار دبلوماسي، بل أحد شروط بقاء العراق اقتصادياً وأمنياً. وخلف هذه التطورات تدور أيضاً حرب سرديات؛ فوسائل الإعلام والمراكز الغربية والإسرائيلية تدرس العراق غالباً من زاوية النفوذ الإيراني، والجماعات المسلحة، وضعف سيادة الدولة، بينما تركز بعض المصادر الإقليمية على التهديدات العابرة للحدود وأمن الدول المجاورة، في حين ترى تحليلات مثل مجلة «فورين أفيرز» أن استمرار الوجود العسكري الأمريكي يمثل جزءاً من دورة عدم الاستقرار الإقليمي. وعليه، لا يقدم هذا التقرير صورة للعراق فحسب، بل يوضح أيضاً كيف تسعى قوى مختلفة إلى تحويل تعريفها المفضل للمسألة العراقية إلى التعريف السائد. وتكمن أهمية دراسة هذه المجموعة في أن العراق يدخل مرحلة لم تعد فيها الأزمة المالية، والخلاف بشأن السلاح، وانسحاب القوات الأجنبية، وإعادة تشكيل التحالفات الإقليمية، وتنافس القوى الكبرى ملفات منفصلة؛ إذ يمكن لكل قرار في أحدها أن يطلق سلسلة من التداعيات في المجالات الأخرى، ولذلك يظل فهم هذه الروابط أهم بكثير لتقييم مسار العراق المستقبلي من دراسة كل تطور على حدة.

JPost

رئيس الوزراء العراقي يسعى إلى نزع سلاح الجماعات المسلحة المدعومة من إيران، لكن طهران تريد التدخل

يواجه علي الزيدي، رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة العراقية، بعد أشهر قليلة من توليه منصبه، أحد أهم اختباراته السياسية والأمنية، والمتمثل في حصر السلاح بالمؤسسات الرسمية للدولة وضبط الجماعات المسلحة وثيقة الصلة بإيران. وقد حظي الزيدي، الذي كان شخصية غير معروفة نسبياً عند تكليفه، بدعم معظم القوى العراقية، ومنها الأحزاب الشيعية النافذة في الإطار التنسيقي وقيادات إقليم كردستان، كما دعمت الولايات المتحدة وصوله إلى السلطة وطالبته بالسيطرة على الجماعات المسلحة المتحالفة مع إيران. وتمضي الحكومة العراقية في تشريع قانون يستهدف

نزع سلاح تلك الجماعات، أو نقل أسلحتها على الأقل إلى سيطرة الدولة. وفي الوقت نفسه، زار الزيدي مركز عمليات قيادة الدفاع الجوي لتقييم جاهزيته لحماية الأجواء العراقية. وترتبط هذه الإجراءات بتنفيذ الاتفاق العراقي–الأمريكي لإنهاء مهمة التحالف الدولي وانسحاب قواته بالكامل بحلول الثلاثين من سبتمبر، بما يحمّل بغداد المسؤولية الكاملة عن حماية مجالها الجوي وسيادتها الوطنية. وتسعى خطة تطوير قدرات الدفاع الجوي العراقية للأعوام ٢٠٢٦–٢٠٣١ إلى إنشاء منظومة متكاملة عبر تعزيز الكشف الراداري والمراقبة الجوية ومنظومات التسليح وقدرات القيادة والسيطرة. كما ترأس رئيس الوزراء اجتماع المجلس الوزاري للأمن الوطني، في مؤشر إلى مساعي توحيد السياسات الدفاعية والأمنية، مؤكداً أنه لن يسمح بتحويل أراضي العراق أو أجوائه إلى منطلق لمهاجمة دول الجوار، وذلك عقب هجمات شنتها جماعات مسلحة على السعودية مطلع أغسطس. وتشير تقارير أيضاً إلى عزم الحكومة على مواجهة الجماعات التي لا تسلم أسلحتها بعد انقضاء المهلة المحددة.وفي المقابل، توجّه إسماعيل قاآني، قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، إلى بغداد للتباحث مع السياسيين العراقيين، في زيارة عُدّت محاولة للحفاظ على مكانة الجماعات المتحالفة مع إيران وتأجيل مهلة الثلاثين من سبتمبر. ومن الاحتمالات المطروحة إبقاء أحكام قانون حصر السلاح غامضة، بما يتيح لهذه الجماعات الاحتفاظ بأسلحتها عملياً، فيما أعلنت حركة النجباء، المدرجة على قائمة العقوبات الإرهابية الأمريكية، صراحة رفضها تسليم سلاحها. ويحظى مشروع بغداد بتأييد أوسع في إقليم كردستان، الذي تعرض، وفق الأرقام المتداولة، لأكثر من ألف هجوم إيراني ومن قوات متحالفة معها منذ فبراير. ومع ذلك، أعلن نيجيرفان بارزاني استعداد طهران لمساعدة العراق على تطبيق سياسة حصر السلاح، بالتزامن مع مخاوف من سعي إيران إلى صون نفوذ الجماعات المسلحة. وتعود جذور بعض هذه الجماعات إلى ثمانينيات القرن الماضي، حين لجأ معارضون شيعة لنظام صدام حسين إلى إيران، حيث درّبهم فيلق القدس ونظّمهم. وتشكلت منظمة بدر حينها، بينما ظهرت كتائب حزب الله وعصائب أهل الحق وحركة حزب الله النجباء بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣. وشكّل ظهور داعش عام ٢٠١٤ نقطة تحول؛ فبعد فتوى آية الله علي السيستاني للدفاع عن العراق، انضمت جماعات عديدة إلى الحشد الشعبي وقاتلت إلى جانب القوات العراقية والتحالف الدولي. ومنحها دورها في هزيمة داعش شرعية اجتماعية ومكانة رسمية، لكن بعض الفصائل النافذة حافظت على قيادة مستقلة وصلاتها بإيران وشبكاتها السياسية والاقتصادية. وبعد هزيمة داعش، وسّعت هذه الجماعات نفوذها، واتُّهمت بتنفيذ مئات الهجمات الصاروخية وبالطائرات المسيّرة ضد القوات الأمريكية والتحالف والبعثات الدبلوماسية وإقليم كردستان، فضلاً عن ترهيب المعارضين والناشطين أو اختطافهم. وأدرجت واشنطن كتائب حزب الله وعصائب أهل الحق وحركة حزب الله النجباء، ومؤخراً كتائب الإمام علي، على قوائم الإرهاب، مدعية استمرار تلقيها التمويل والسلاح والتدريب والتوجيه من فيلق القدس، بما يضعف سيادة العراق والاستقرار الإقليمي.

https://www.jpost.com/middle-east/article٩٠٥٣٧٢-

Atlantic Council

«شريان نفطي بديل»؛ كيف يعيد العراق تصميم خريطته الاقتصادية لتجاوز مضيق هرمز؟

كشفت أزمة الملاحة في مضيق هرمز هشاشة البنية الاقتصادية العراقية التي تعتمد على الإيرادات النفطية بنسبة تتجاوز ٩٠ في المئة. ومع تصاعد التوترات الإقليمية وتعطل حركة ناقلات النفط، تراجعت صادرات العراق، التي بلغت نحو ٣٫٤ ملايين برميل يومياً حتى مطلع عام ٢٠٢٦، إلى قرابة ١٫٧٥ مليون برميل يومياً خلال الشهر الجاري، ووصل الانخفاض في بعض الفترات إلى نحو ٧٥ في المئة. وعلى الرغم من محاولات بغداد، بالتنسيق المحدود مع إيران، تسهيل مرور بعض الناقلات، ولا سيما الشحنات المتجهة إلى الصين، فإن استمرار استخدام طهران للمضيق أداةً للضغط الاستراتيجي دفع العراق بجدية نحو تنويع مسارات التصدير. ويتمحور نهج بغداد الجديد حول تقليص الاعتماد على الموانئ الجنوبية وإنشاء شبكة من خطوط الأنابيب ومرافق التخزين الخارجية. ويُعد خط أنابيب البصرة–فيشخابور أبرز مشروعات هذا النهج، إذ تقضي الخطة المعلنة بإنشائه بمشاركة تحالف تقوده شركة شيفرون الأمريكية، بطاقة تبلغ مليوني برميل يومياً، وبتكلفة تقديرية تقارب ١٥ مليار دولار. ومن المقرر أن ينقل الخط نفط جنوب العراق إلى الشمال، تمهيداً لربطه بمسارات التصدير عبر سوريا والأردن. وفي المرحلة اللاحقة، تعتزم بغداد تصدير النفط المنقول إلى فيشخابور عبر ميناء بانياس السوري، بالتزامن مع إحياء المشروع القديم للتصدير عبر ميناء العقبة الأردني وربطه بالشبكة نفسها. وإلى جانب ذلك، يسعى العراق إلى الإحياء الكامل لخط أنابيب كركوك–جيهان من خلال اتفاق جديد مع تركيا، بهدف رفع طاقته إلى نحو ٧٥٠ ألف برميل يومياً. ويشمل جانب آخر من الاستراتيجية العراقية إنشاء قدرات لتخزين النفط خارج البلاد، بهدف تعزيز مرونة الصادرات ومنع تكرار الظروف التي يؤدي فيها إغلاق مسار واحد إلى انخفاض حاد في الإيرادات النفطية. وتحظى منشآت التخزين في الدول الآسيوية بأهمية خاصة، لأن الأسواق الآسيوية ما زالت من أبرز وجهات النفط العراقي. ومع ذلك، لا تمثل المشروعات الكبرى، مثل خط البصرة–فيشخابور وتفرعاته نحو سوريا والأردن، حلولاً فورية، إذ يتطلب تنفيذها ما بين ثلاث وخمس سنوات. أما في المدى القصير، فيبقى الخيار الأكثر عملية هو زيادة الصادرات عبر تركيا، ولا سيما من خلال استعادة الإنتاج الكامل لحقول إقليم كردستان وكركوك، ونقل جزء من نفط الجنوب إلى الشبكة الشمالية لتعويض قسم من تراجع الصادرات عبر الخليج. كما يُعد نقل النفط براً من الجنوب إلى الشمال عبر الشبكة الداخلية خياراً محدوداً وصعباً، بسبب تعقيداته الفنية وارتفاع تكلفته. لذلك، يشكل تطوير مسار جيهان في المدى القصير، واستكمال شبكة البصرة–فيشخابور في المديين المتوسط والطويل، الركيزتين الأساسيتين لاستراتيجية العراق التصديرية الجديدة. ويهدد استمرار تراجع الصادرات بصورة مباشرة قدرة الحكومة على تمويل النفقات العامة؛ فمع ارتفاع فاتورة رواتب الموظفين والنفقات الجارية، قد يؤدي بقاء الظروف الراهنة إلى زيادة الضغوط على تمويل الخدمات العامة والمشروعات الإنمائية وسائر الالتزامات الحكومية. ومن ثم، لا تمثل أزمة هرمز لبغداد اضطراباً مؤقتاً في الصادرات فحسب، بل تشكل دافعاً لإعادة تصميم جغرافية الطاقة العراقية والانتقال من الاعتماد على مسار تصديري واحد إلى شبكة متعددة المسارات وأكثر مرونة.

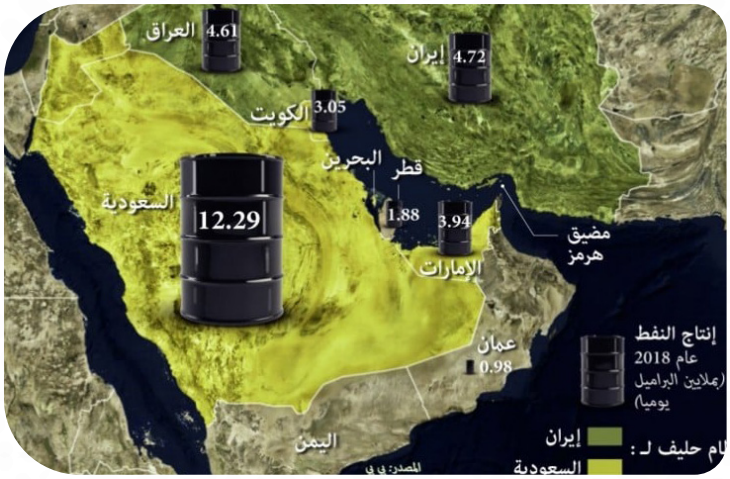

https://B۲n.ir/qd۳۷۸۱

KAS

الحكومة العراقية الجديدة بين القيود الداخلية والضغوط الخارجية

أدى علي الزيدي اليمين في ١٤ مايو ٢٠٢٦، بعد ١٧ يوماً فقط من العمل السياسي، ليصبح أصغر رئيس وزراء عراقي سناً. وهو مصرفي ورجل أعمال في الأربعين، لا ينتمي إلى حزب ولا يمتلك مقعداً برلمانياً أو قاعدة سياسية مستقلة. ولم يوافق البرلمان إلا على ١٤ من أصل ١٩ وزيراً اقترحهم ضمن حكومة من ٢٣ وزيراً، فيما بقيت وزارتا الداخلية والدفاع بلا وزيرين. وجاء ترشيحه بعد انسداد استمر أكثر من خمسة أشهر عقب انتخابات ١١ نوفمبر ٢٠٢٥، ورفض واشنطن الصريح لعودة نوري المالكي؛ ولذلك شكّل افتقاره إلى قاعدة حزبية ميزة عند اختياره، لكنه

أصبح نقطة ضعف في السياسات التي تتطلب بناء تحالفات برلمانية. ويتمثل الاختبار الأمني الأبرز في حصر السلاح بحلول ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦، بالتزامن مع انتهاء مهمة التحالف الدولي. فقد أعلن مقتدى الصدر حل سرايا السلام، وأبدت عصائب أهل الحق وكتائب الإمام علي استعداداً مشروطاً سعياً إلى الانخراط السياسي وتقليص العزلة الدولية، بينما رفضت كتائب حزب الله وحركة النجباء وكتائب سيد الشهداء نزع سلاحها. ولا يضمن دمج هذه الجماعات رسمياً في مؤسسات الدولة تغيير ولاءاتها أو سلاسل قيادتها المستقلة. كما أتاحت الهجمات المتجددة على دول الخليج والردود الأمريكية والسعودية لمعارضي الخطة تصويرها تهديداً لهم. لذا يُقاس النجاح الواقعي بتقليص قدرتهم على تنفيذ هجمات مستقلة وتهديد الجيران، لا بحلهم الكامل. أما الأولوية الثانية فهي مكافحة الفساد البنيوي؛ إذ أسفرت «عملية الفجر» أواخر يونيو عن دخول جهاز مكافحة الإرهاب المنطقة الخضراء ومحافظات عدة، واعتقال أكثر من ٢٠ مسؤولاً ومشرعاً، بينهم نائبا وزير النفط ونواب، ومصادرة أموال وأصول تتجاوز ١٠٠ مليون دولار. واتسعت التحقيقات من شبكات تحالف العزم والحكومة السابقة إلى شخصيات في الإطار التنسيقي وجماعات متحالفة مع إيران. وقد وفّر دعم فائق زيدان ومقتدى الصدر غطاءً للحكومة، لكن قانون العفو العام للمتهمين الذين يعيدون الأموال قد يصبح منفذاً لهروب النافذين، فيما تعتمد صدقية الحملة على شمولها وتجنب تصفية الحسابات. وفي السياسة الخارجية، يسعى الزيدي إلى موازنة العلاقات مع الولايات المتحدة وإيران والجيران العرب. وخلال زيارته الأولى إلى واشنطن في يوليو، وُقّعت ٤٨ اتفاقية ومذكرة تفاهم بأكثر من ٦٠ مليار دولار في الطاقة والإنترنت الفضائي والأدوية، مع تقدير إمكانات قطاع الطاقة بنحو ٢٠٠ مليار دولار؛ غير أن معظمها غير ملزم، وتنفيذها مرتبط بالأمن والتشريع وضبط الجماعات المسلحة، فيما كشفت الهجمات على إقليم كردستان هشاشة الشركات الأجنبية. ثم زار طهران في ٢٣ يوليو، وبحث التجارة والطاقة والنقل والمرور الآمن للناقلات العراقية عبر هرمز ودين الغاز البالغ ١١ مليار دولار، لكن إيران رفضت إعفاء الناقلات رسمياً وتسوية جزء من الدين بصورة غير مباشرة عبر السعودية. وفي الوقت نفسه، صعّبت الهجمات المنسوبة إلى جماعات عراقية ضد السعودية والأردن استعادة الثقة، وأدت الغارات السعودية–الأمريكية المشتركة في ٢٧ يوليو، التي أوقعت ٢٠ قتيلاً على الأقل، إلى إلغاء زيارته المقررة إلى الرياض. في المقابل، أصبح التعاون مع سوريا، ومنه خط أنابيب إلى ميناء بانياس، خياراً للتنويع الإقليمي. وتظل الأزمة الاقتصادية الأخطر؛ فقد هبطت الصادرات من ٤٫٢ ملايين برميل يومياً قبل فبراير إلى ١٫٤٥ مليوناً في مايو، رغم أن النفط يوفر أكثر من ٩٠ في المئة من إيرادات الدولة، ولم تتجاوز إيرادات أبريل ومايو الشهرية سُبع مستويات ٢٠٢٥. ويُدار العراق بلا موازنة لعام ٢٠٢٦ وفق قاعدة جزء من اثني عشر، بينما لم تُقر موازنة الطوارئ البالغة ٢٠–٣٠ تريليون دينار. وتستمر مدفوعات الرواتب والتقاعد الشهرية، البالغة ٥٫٣ مليارات دولار، من احتياطيات البنك المركزي وزيادة الإصدار النقدي، مع عجز يقارب خمسة مليارات دولار خلال الأشهر الأربعة الأولى. ولا ينقل خط تركيا، حتى بطاقته المستهدفة، خُمس صادرات ما قبل الحرب، كما يبلغ إنتاج الكهرباء ٢٩ غيغاواط مقابل طلب ذروة قدره ٤٠ غيغاواط. وتمنح الاستقلالية الحزبية الزيدي مرونة دبلوماسية وتنفيذية، لكن الموازنة وضبط السلاح والاستثمار والإصلاح السياسي تحتاج دعماً برلمانياً لا تملكه حكومته حالياً.

https://www.kas.de/en/country-reports/detail/-/content/iraq-s-

DW

الحرب مع إيران تضع العراق أمام خطر نفاد موارده المالية

أدى إغلاق مضيق هرمز بسبب الحرب مع إيران إلى تقليص قدرة العراق على تصدير النفط بشدة، وأدخل الحكومة في أزمة سيولة لتأمين رواتب موظفي القطاع العام. وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، تأخرت تدريجياً رواتب آلاف الموظفين، وتجاوز التأخير عشرة أيام أحياناً، فيما نظم موظفو الجامعات ووزارة الكهرباء احتجاجات محدودة مطلع أغسطس. ودفع استمرار الأزمة الأسر إلى خفض إنفاقها وادخار الأموال

للطوارئ، ما زاد انعدام اليقين المعيشي. وتمول الصادرات النفطية ما بين ٨٥ و٩٠ في المئة من الموازنة، بينما يعتمد نحو ثلثي السكان في سن العمل، من مجموع يقارب ٣٠ مليون نسمة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الدولة. لذلك تُخصص غالبية النفقات للرواتب والمعاشات والحماية الاجتماعية، وتحتاج الحكومة شهرياً إلى ٦/٥–٨/٢ مليارات دولار لتغطيتها. وكان العراق قبل الحرب رابع أكبر منتج للنفط عالمياً، ويصدر ٨٠–٩٠ في المئة من نفطه عبر هرمز، من دون امتلاك بدائل كافية. وبعد بدء الهجمات الأمريكية والإسرائيلية على إيران أواخر فبراير وإغلاق المضيق، تراجعت صادرات مارس بنحو ٨٣ في المئة مقارنة بالعام السابق، وانخفضت صادرات الخام البحرية حتى مايو بنسبة ٩٧ في المئة. واقتصرت الإيرادات الشهرية في مايو ويونيو على ٢–٢/٣ مليار دولار، بعيداً عن الاحتياجات الجارية، فيما زادت تكاليف النقل والتأمين البحري الضغوط المالية. وأثارت شائعة صرف الرواتب كل ٤٥ يوماً قلقاً عاماً، لكن الحكومة نفتها، مؤكدة امتلاك نحو ٨٣ مليار دولار من الاحتياطيات الأجنبية، إلى جانب الذهب والإيرادات غير النفطية، وقدرتها على تمويل الرواتب لعشرة أو أحد عشر شهراً. ومع ذلك، تشير التوقعات إلى أن الملاحة في هرمز لن تعود سريعاً إلى طبيعتها، وقد تظل حتى عام ٢٠٢٨ على الأقل متقلبة وأقل بكثير من مستويات ما قبل الحرب.وامتدت التداعيات إلى الاقتصاد كله؛ فقد تراجعت مبيعات السيارات الجديدة بنسبة ٢٨/٦ في المئة خلال النصف الأول من العام، في مؤشر إلى ضعف القدرة الشرائية وركود الطلب. وفي مايو، انخفض إجمالي الإنفاق الحكومي بنحو ٢٥ في المئة سنوياً، واستحوذت الرواتب والمعاشات والضمان الاجتماعي على ٩٩ في المئة من النفقات التشغيلية، فلم يبقَ تقريباً مجال مالي للاستثمار والخدمات العامة والتنمية. وعلى المدى القصير، يُستبعد أن تؤدي تأخيرات الرواتب وحدها إلى اضطرابات شاملة، وقد تبقى الاحتجاجات مهنية، كما تمتلك الحكومة، بعد احتجاجات أكتوبر ٢٠١٩–٢٠٢١، أدوات سياسية وإدارية وأمنية أكبر لمنع اتساعها. لكن استمرار التأخير مع نقص الكهرباء والتضخم وتراجع الخدمات قد يربط الاحتجاجات المتفرقة ويختبر الاستقرار السياسي جدياً. ولتقليص الاعتماد على هرمز، صدّرت بغداد جزءاً من النفط عبر خط تركيا، وبدأت نقله براً إلى الموانئ السورية، وطرحت إحياء خط العراق–لبنان القديم. كما طلب رئيس الوزراء، خلال زيارته إيران أواخر يوليو، إعفاءً خاصاً لناقلات النفط العراقية، إلا أن قدرات هذه المسارات لا تكفي لتعويض صادرات الجنوب البحرية. ويكمن الحل المستدام في إصلاح البنية الاقتصادية، وخفض الفساد، وزيادة الإيرادات غير النفطية، وتنمية القطاع الخاص، وتوفير وظائف خارج الدولة؛ غير أن هذه الإصلاحات تحتاج إلى موارد تتراجع حالياً. وقد دفعت الأزمات النفطية السابقة الحكومات مؤقتاً نحو الإصلاح، ثم تراجع الحافز السياسي مع عودة الإيرادات. وعليه، قد تمثل الأزمة الراهنة فرصة لتغيير بنيوي، لكن استمرارها بعد انحسار الضغط المالي يبقى غير مؤكد.

https://amp.dw.com/en/iraq-iran-war-payments-salaries-oil-strait-of-

JPost

العراق يسعى إلى توسيع علاقاته مع السعودية وسوريا في ظل الضغوط الرامية إلى ضبط الجماعات المسلحة المدعومة من إيران

يسعى العراق، للخروج من الأزمة الناجمة عن نشاط الجماعات المسلحة المتحالفة مع إيران، إلى توسيع علاقاته الأمنية والقضائية مع السعودية وسوريا بالتزامن مع العمل على إخضاع أسلحة هذه الجماعات لسيطرة الدولة، بموجب قانون جديد يُفترض تطبيقه بحلول نهاية سبتمبر. غير أن منظمة بدر، بوصفها من أقوى القوى المقربة من إيران، تقاوم مساعي ضبط هذه الجماعات. ويجري هذا الخلاف في ظل تنامي التعاون بين السعودية وتركيا وباكستان ضمن تحالف إقليمي يقع العراق جغرافياً في قلب ترتيباته الجديدة. وقد

تصاعد التوتر عقب هجمات بالطائرات المسيّرة نُسبت إلى جماعات عراقية واستهدفت منشآت نفطية سعودية؛ إذ أعلنت الرياض أن الهجمات انطلقت من الأراضي العراقية، بينما نفت بغداد ذلك. ووصفت السعودية الهجمات بأنها من تنفيذ جماعات تابعة لإيران، مؤكدة حقها في الردع والرد، فيما هددت الجماعات المسلحة بشن هجمات جديدة. ولاحتواء الأزمة، كثفت الحكومة العراقية اتصالاتها الدبلوماسية والأمنية مع السعودية وسوريا وأطراف إقليمية أخرى. وفي هذا السياق، التقى فائق زيدان، رئيس مجلس القضاء الأعلى العراقي، في دمشق أحمد الشرع، رئيس المرحلة الانتقالية السورية، وبحثا تعزيز التعاون القانوني والقضائي وتطوير آليات التواصل بين المؤسستين القضائيتين. وجاء اللقاء بعد مباحثات بين وفود عراقية وسورية بشأن عناصر داعش المعتقلين الذين نُقلوا مطلع عام ٢٠٢٦ من سجون شمال شرقي سوريا إلى العراق. وبالتزامن، توجه وفد رفيع برئاسة عبد الأمير الشمري، مدير مكتب القائد العام للقوات المسلحة، إلى السعودية لبحث الملفات الأمنية والقضايا المشتركة. وضم الوفد نائب رئيس جهاز المخابرات، وقائد الدفاع الجوي، ورئيس جهاز مكافحة الإرهاب، ما يرجح أن المحادثات شملت، إلى جانب التداعيات السياسية لهجمات المسيّرات، أمن الحدود، والسيطرة على المجال الجوي، وتبادل المعلومات، ومنع الهجمات العابرة للحدود.ويواجه علي الزيدي، رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة، ضغوطاً متعارضة في مسعاه للحد من قوة الجماعات المسلحة؛ فالولايات المتحدة تدعمه وتطالبه بخطوات عملية ضدها، بينما عُدّت زيارة إسماعيل قاآني، قائد فيلق القدس، إلى بغداد محاولة لثني الحكومة عن نزع سلاحها. وكانت هذه الجماعات قد هددت القوات الأمريكية وإسرائيل، واتُّهمت باختطاف صحفيين وتنفيذ مئات الهجمات على إقليم كردستان. وأصبح الإقليم من أبرز مؤيدي سياسة حصر السلاح؛ إذ حذر نيجيرفان بارزاني من أن الأعمال الاستفزازية للجماعات تهدد مكانة العراق الإقليمية والدولية، وأن استمرار المشكلة قد يقود إلى عزلة إقليمية ودولية. وتكتسب أربيل أهمية بسبب علاقاتها الوثيقة مع واشنطن وصلاتها الجيدة بدمشق وأنقرة، لذلك تسعى بغداد إلى تعزيز التنسيق معها. وتتألف «المقاومة الإسلامية في العراق» من جماعات مسلحة متحالفة مع إيران، تتداخل هيكلياً مع أجزاء من الحشد الشعبي. وقد وقفت إلى جانب إيران خلال حربها التي استمرت ستة أسابيع مع الولايات المتحدة وإسرائيل، من ٢٨ فبراير حتى منتصف أبريل، وتبنت أكثر من ٧٥٠ هجوماً ضد القوات الأمريكية داخل العراق وأهداف في دول المنطقة، ما فرض ضغوطاً كبيرة على سياسة الحياد التي أعلنتها بغداد. وبصورة عامة، لا تملك الحكومة العراقية سوى أشهر قليلة لإثبات أن سياسة حصر السلاح لن تبقى مجرد بيانات؛ إذ يتوقف مستقبلها على قدرة بغداد على الموازنة بين ضغوط الولايات المتحدة والسعودية، والنفوذ الإيراني، ومقاومة الجماعات المسلحة، ودعم إقليم كردستان.

https://www.jpost.com/middle-east/article٩٠٥٥٠٥-

ORSAM

وجود الحوثيين في العراق والمخاطر التي يشكلها على السعودية

عاد حضور الحوثيين في العراق خلال الأسابيع الأخيرة ليصبح من أبرز قضايا الأمن الإقليمي. فبعد هجمات الطائرات المسيّرة التي استهدفت منشآت نفطية سعودية في ٢٧ يوليو ٢٠٢٦، أعلنت السلطات السعودية أن الهجمات انطلقت من الأراضي العراقية. وبعد يومين، قُتل محمد خالد العياشي، أحد مسؤولي الحوثيين، في غارات جوية أمريكية–سعودية مشتركة استهدفت مواقع لجماعات مسلحة في العراق. غير أن نشاط الحوثيين في العراق ليس جديداً، إذ اكتسبت علاقاتهم بالجماعات المسلحة العراقية، ولا سيما منذ عام ٢٠٢٤، طابعاً أكثر

تنظيماً وتقنية وعملياتية. ولا يقوم هيكل وجودهم على نشر قوة عسكرية مستقلة وكبيرة، بل على الاستفادة من البنى التحتية القائمة للجماعات العراقية. وقد ظهر حضورهم أولاً عبر تمثيل سياسي في بغداد، ثم انتقل جانب مهم من أنشطتهم تدريجياً إلى منطقة جرف الصخر في محافظة بابل، حيث تتمتع كتائب حزب الله بنفوذ واسع، ما قد يوفر لهم خدمات لوجستية وتدريبية وتنسيقاً عملياتياً. وتعمل هذه الشبكة عبر شخصيات مثل أحمد الشرفي، الممثل الرسمي للحوثيين في العراق، وتغطي اتصالات سياسية، وتعاوناً فنياً وعسكرياً، وتمويلاً، وأنشطة أيديولوجية. ويتمحور التعاون حول العلاقة مع كتائب حزب الله وجماعات أخرى مقربة من إيران؛ إذ يستطيع الحوثيون استخدام قواعدها ومركباتها ومستودعاتها وشبكاتها الأمنية دون إنشاء شبكة عسكرية مستقلة واسعة، مع دمج خبرتهم في الطائرات المسيّرة والصواريخ بقدرات الجماعات العراقية اللوجستية. كما أن الإعلان عام ٢٠٢٤ عن تشكيل «غرفة عمليات مشتركة» بين الحوثيين والجماعات العراقية يؤكد تجاوز العلاقة مستوى التضامن السياسي. وتكتسب الجغرافيا أهمية خاصة؛ فجرف الصخر قريبة من بغداد ومتصلة بالمسارات الصحراوية الممتدة عبر النجف والمثنى إلى الحدود الشمالية للسعودية، ويمكن استغلال المناطق القليلة السكان في هذا المحور للتحرك أو لتنفيذ أنشطة مرتبطة بالطائرات المسيّرة والصواريخ. لذلك يمثل العراق بالنسبة إلى الحوثيين، أكثر من كونه قاعدة عسكرية مباشرة خارج اليمن، عمقاً عملياتياً لتوسيع النطاق الجغرافي لقدرات محور المقاومة الهجومية. ويمنح هذا النموذج إيران أيضاً ميزة توزيع الضغط على ساحات متعددة وتقليل تركيزه على طرف واحد؛ فاستخدام العراق واليمن بالتزامن ضد السعودية قد يعقّد تحديد مصدر الهجوم ويوسع نطاق الضغط الجغرافي. ومع ذلك، تضيق البيئة السياسية العراقية أمام استمرار هذه الأنشطة؛ إذ أعلنت الحكومة أن الجماعات التي تواصل نشاطها المسلح خارج سيطرة الدولة بعد ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦ قد تُلاحق بموجب قانون مكافحة الإرهاب. كما عُدّ لقاء رئيس الوزراء العراقي برئيس جهاز الاستخبارات السعودي في بغداد يوم ٧ أغسطس، والتأكيد خلاله على منع استخدام الأراضي العراقية لمهاجمة الدول الأخرى، رسالة مباشرة إلى الجماعات العراقية والحوثيين. وفي الوقت نفسه، فرض اتفاق مكة للدفاع المشترك بين تركيا والسعودية وباكستان، المبرم في ٧ أغسطس ٢٠٢٦، ضغطاً إضافياً على المعادلة؛ فقد يشكل أي هجوم مشترك محتمل من الحوثيين والجماعات العراقية على السعودية أول اختبار جدي للاتفاق، ويرفع كلفته السياسية والأمنية على بغداد. وبصورة عامة، يمثل الوجود الحوثي في العراق شبكة فنية ولوجستية وعملياتية تعتمد على الجماعات المسلحة العراقية أكثر مما يمثل بنية عسكرية مستقلة، ويتوقف مستقبلها على قدرة الدولة العراقية على منع استخدام أراضيها لشن هجمات إقليمية، ومدى استعداد الجماعات المسلحة لتحمل التكاليف المتزايدة لاستمرار هذا التعاون.

https://orsam.org.tr/yayinlar/husilerin-iraktaki-varligi-ve-suudi-

ALJAZEERA

العراق يؤكد مواصلة مسار حصر السلاح ويعلن الانفتاح على سوريا

أعلنت الحكومة العراقية أن تنفيذ خطة حصر السلاح واستخدام القوة بيد الدولة سيستمر وفق البرنامج المحدد حتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٦. وفي هذا الإطار، أنشأت وزارة الداخلية قاعدة بيانات جديدة لتسجيل نحو ستة ملايين قطعة سلاح، بهدف إخضاع ملكيتها وحيازتها واستخدامها للرقابة الحكومية المباشرة، كما أُغلق ٧١ مقراً وهمياً ادعى الارتباط بالحشد الشعبي. وحذرت الحكومة من أن أي طائرة مسيّرة تحلق من دون ترخيص رسمي ستُعامل وفق قانون مكافحة الإرهاب. وحددت مهلة تنفيذ السياسة في ٣٠ سبتمبر، لكن معارضة جماعات مسلحة بارزة أثارت احتمال تمديدها؛ فقد أعلنت كتائب حزب الله في العراق أنها لن تسلم «سلاح المقاومة»، مؤكدة عزمها على

تطوير قدراتها التسليحية. وفي المقابل، تمكنت الحكومة من إقناع بعض الجماعات المرتبطة بالحشد الشعبي، ومنها سرايا السلام وعصائب أهل الحق وكتائب الإمام علي، بتسليم أسلحتها. وأكد مسؤولو الحشد أن المقار المغلقة لا ترتبط به رسمياً، وأن المديرية العامة للأمن والانضباط تولت كشفها وإغلاقها ضمن أعمال اللجنة الدائمة لحصر السلاح. ولا تزال المفاوضات بين الحكومة والجماعات المسلحة مستمرة؛ إذ تشترط بعض الجماعات، مقابل نزع السلاح، ضمان السيادة العراقية الكاملة على المجال الجوي، وتطوير منظومات الدفاع الجوي، وخروج جميع القوات الأجنبية، بما فيها القوات التركية. وقد كلّف رئيس الوزراء الجهات المعنية بتعزيز منظومات الدفاع الجوي، فيما يستمر التنسيق الأمني والعسكري لتسلّم القواعد التي يشغلها التحالف الدولي بحلول ٣٠ سبتمبر. وعلى الصعيد الإقليمي، أعلنت بغداد توسيع علاقاتها مع سوريا، مؤكدة ضرورة بناء مصالح مشتركة وشراكة اقتصادية مستدامة مع دمشق، ولا سيما في ضوء الخطة الاستراتيجية لتصدير النفط العراقي عبر الأراضي السورية. وترى بغداد أن تنفيذ المشروع يحتاج إلى علاقات سياسية مستقرة، وأن التعاون الاقتصادي قد يصبح بدوره عاملاً لترسيخ العلاقات الثنائية. وفي العلاقات مع السعودية، جددت الرياض دعوتها لرئيس الوزراء العراقي لزيارتها، إلا أن بغداد كانت قد أرجأت الزيارة السابقة عقب الهجوم السعودي–الأمريكي المشترك على مواقع للحشد الشعبي، الذي أسفر عن سقوط قتلى وجرحى عراقيين. وأكدت الحكومة أنها لم تتلقَّ إخطاراً مسبقاً بالهجوم، وكلفت وزارة الخارجية تقديم مذكرة رسمية إلى مجلس الأمن، مع تشديدها في الوقت نفسه على عدم تحويل الأراضي العراقية إلى منطلق لمهاجمة دول الجوار. واقتصادياً، أضر إغلاق مضيق هرمز بصادرات النفط العراقية، ما دفع الحكومة إلى بحث إنشاء خطوط استراتيجية وممرات تصدير بديلة بالتعاون مع تركيا. كما أعلنت أن وزارة المالية والبنك المركزي يديران الأزمة المالية بالتنسيق، وأنها لم تلجأ حتى الآن إلى الاقتراض الخارجي، وأن رواتب الموظفين مؤمّنة، نافية شائعات صرفها كل أربعين يوماً. وفي ملف مكافحة الفساد، بدأت الحكومة والسلطة القضائية إرسال طلبات إلى الإنتربول ودول أجنبية لاسترداد المتهمين الهاربين. وتُظهر هذه الإجراءات أن بغداد تسعى بالتزامن إلى تعزيز سيطرة الدولة على السلاح والبيئة الأمنية، وإعادة تنظيم الوجود العسكري الأجنبي، وتنويع مساراتها الاقتصادية وعلاقاتها الخارجية في ظل الضغوط الإقليمية.

https://B۲n.ir/tu٦.١٧

The National

هل تستعد القوات الأمريكية للانسحاب من إقليم كردستان العراق بحلول ٣٠ سبتمبر؟

أكدت الحكومة العراقية أن قوات التحالف العسكري بقيادة الولايات المتحدة تستعد للانسحاب من إقليم كردستان وتسليم قواعدها ومنشآتها إلى القوات العراقية بحلول ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦. وحُددت هذه المهلة بموجب اتفاق بغداد وواشنطن عام ٢٠٢٤، ضمن مسار أوسع لتحويل مهمة التحالف من الأدوار القتالية والاستشارية إلى تعاون أمني ثنائي. ويستضيف الإقليم مراكز مهمة للتحالف استُخدمت للتدريب والدعم اللوجستي والعمليات الجوية ضد بقايا داعش. وأوضح المتحدث باسم الحكومة أن التنسيق مع التحالف الدولي مستمر، وأن عمليات حصر هذه المراكز وتسجيلها وتسليمها إلى المؤسسات الأمنية العراقية جارية، فيما تعقد فرق التنسيق اجتماعات منتظمة، ويجري التخطيط على أعلى المستويات العسكرية لضمان انتقال لا يسبب اضطراباً أمنياً. ومع ذلك، لم يُعلن عدد القواعد المشمولة أو القوات الأمريكية التي ستغادر العراق. وكانت سلطات محلية قد رصدت خلال الأيام الأخيرة «تحركات غير اعتيادية» للقوات الأمريكية في الإقليم، شملت نقل أرتال ومعدات في أربيل، ما أثار احتمال تسريع الانسحاب؛ غير أن التأكيد الرسمي لبغداد يوضح استمرار العملية وفق جدول ٣٠ سبتمبر. وينشط التحالف الدولي منذ عام ٢٠١٤ في العراق الاتحادي وإقليم كردستان لدعم القوات العراقية في مواجهة داعش والعمليات المرتبطة بسوريا. وبعد هزيمة التنظيم ميدانياً أواخر عام ٢٠١٧، بدأت بغداد تطالب باستبدال إطار التحالف بعلاقات ثنائية في مجالات الاستشارة وتبادل المعلومات والتعاون الأمني. وتقدم الحكومة هذا الانتقال بوصفه خطوة لاستكمال السيادة الوطنية على الملف الأمني، مع استمرار التعاون مع الولايات المتحدة وشركاء آخرين في الدفاع الجوي والاستخبارات ومكافحة الإرهاب. ويحمل تسليم قواعد الإقليم أهمية عملياتية وسياسية؛ فعملياً، ستتولى القوات العراقية إدارة منشآت استُخدمت سابقاً لتدريب التحالف ودعمه، وسياسياً يستجيب الإجراء لمطلب برلماني قديم بتحديد موعد لإنهاء وجوده. وكان مسؤولون أمريكيون قد أكدوا أن أي تغيير في المهمة سيجري بالتنسيق مع الحكومة العراقية لمنع نشوء فراغ أمني في مواجهة داعش. وبالتزامن، حددت بغداد الموعد نفسه لتسوية ملف أسلحة الجماعات المسلحة المتحالفة مع إيران، انطلاقاً من أن الوجود الأمريكي يمثل أحد أبرز مبرراتها المعلنة للاحتفاظ بسلاح خارج سيطرة الدولة. وحتى الآن، أعلنت ثلاث جماعات فقط اندماجها في بنية القوات الأمنية، بينما تواصل جماعات أخرى مقاومة المسار. وتقر الحكومة بأن إخضاع هذه الأسلحة للسيطرة الرسمية «عملية معقدة»، لكن المحادثات تستمر بإشراف مباشر من رئيس الوزراء. كما أعلن ائتلاف إدارة الدولة، الذي يضم أبرز الأحزاب الشيعية والسنية والكردية، دعمه السياسي للعملية، محذراً من أن رفض الجماعات المسلحة تنفيذ قرار الحكومة بعد ٣٠ سبتمبر قد يؤدي إلى ملاحقتها بتهم إرهابية. وبذلك أصبح هذا التاريخ نقطة تحول متزامنة في ملفين أمنيين: انتهاء المرحلة الراهنة من وجود التحالف العسكري في إقليم كردستان، ومحاولة حصر السلاح بيد الدولة. ويتمثل موقف بغداد الرسمي في أن الدستور والقوانين العراقية سيكونان بعد هذا الموعد المرجعية النهائية، وأن الدولة يجب أن تكون الجهة الوحيدة التي تمتلك القوة المسلحة.

https://www.thenationalnews.com/news/mena/١٠/٠٨/٢٠٢٦/

Foreign Affairs

على الولايات المتحدة أن تغادر الشرق الأوسط

FOREIGN AFFAIRS

قُيِّم الحرب مع إيران بوصفها أحدث نتائج نمط أمريكي فاشل استمر ٣٥ عاماً في الشرق الأوسط، وقام على الانتشار العسكري الواسع، والقواعد الدائمة، وتسليح الشركاء، والتدخل المستمر في النزاعات الإقليمية. وقد قتلت العمليات الأمريكية–الإسرائيلية المشتركة في الحرب الأخيرة ما لا يقل عن ١٧٠٠ مدني إيراني، بينهم ٣٠٧ أطفال، وألحقت أضراراً واسعة بالبنية التحتية المدنية، بينما قتلت الضربات الإيرانية الانتقامية ١٨ عسكرياً أمريكياً وجرحت أكثر من ٦٠٠ في قواعد المنطقة، وأدى إغلاق مضيق هرمز وارتفاع أسعار الطاقة إلى تداعيات عالمية. وتعود جذور الوضع إلى ترسيخ الوجود الأمريكي بعد حرب الخليج ١٩٩٠–١٩٩١؛ إذ ينتشر حالياً نحو ٢٠٠٠ جندي في العراق، و٢٣٠٠ في السعودية، و٣٥٠٠ في الإمارات، و٤٠٠٠ في الأردن، و٨٠٠٠ في البحرين، و١٠ آلاف في قطر، و١٣ ألفاً في الكويت. والحجة الأساسية أن هذه الشبكة لم تحقق الأمن، بل تحولت إلى هدف وأدخلت واشنطن في حلقة يصبح فيها كل تهديد لقواتها مبرراً لتدخل إضافي. وقد أنفقت الولايات المتحدة نحو ثمانية تريليونات دولار على حروب ما بعد ١١ سبتمبر في أفغانستان والعراق ومناطق أخرى، وخدم فيها قرابة ثلاثة ملايين أمريكي، وقُتل أكثر من ١٥ ألف عسكري ومتعاقد، وأصيب ١٫٨ مليون عسكري بإعاقات. إقليمياً، قُتل أكثر من ٩٤٠ ألف شخص بالعنف المباشر، بينهم ٤٣٢ ألف مدني، وتوفي نحو ٣٫٦ ملايين في أفغانستان والعراق وباكستان وسوريا واليمن بسبب الآثار غير المباشرة للحروب وانهيار الدول، ونزح ٣٨ مليوناً. ويُعد دعم واشنطن للأنظمة السلطوية وعمليات حلفائها جزءاً من عدم الاستقرار، من مساندة الحكومة المصرية والحرب السعودية في اليمن إلى دور الإمارات في السودان، فيما تحول دعم إسرائيل إلى «شيك على بياض» أسهم في استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية والقمع في الضفة الغربية وحرب غزة. ويتمثل الحل المقترح في الانسحاب الكامل للقوات الأمريكية بعد إقرار وقف مستقر لإطلاق النار مع إيران، إذ لا يُعد التقليص المحدود كافياً بعدما دمرت إيران أو ألحقت الضرر بمنشآت أو معدات ١٥ قاعدة أمريكية على الأقل خلال خمسة أشهر. ولا يعني الانسحاب إنهاء التعاون؛ إذ يمكن مواصلة دعم مؤسسات مثل الجيش اللبناني، مع وقف مبيعات السلاح والمساعدات الأمنية للدول التي ترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وأظهرت الحرب أن الوجود الأمريكي لا يضمن حرية الملاحة، لأن الحرب الأمريكية–الإسرائيلية أغلقت هرمز، ولم يستطع الجيش الأمريكي فتحه بالقوة، بينما يقلل نمو إنتاج الطاقة الأمريكية والمتجددة وتطوير المسارات البديلة الاعتماد على الانتشار العسكري. وفي مواجهة إيران، يُقترح أن تنشئ دول الخليج ترتيبات أمنية إقليمية تقوم على الحوار وخفض التصعيد والتعاون، وأن تُكافح الإرهاب عبر تبادل المعلومات وتقنيات المراقبة بعيدة المدى والتعاون مع الحلفاء من دون نشر عشرات الآلاف من الجنود. داخلياً، يفضّل ٦٢ في المئة من الأمريكيين الابتعاد عن الحروب قدر الإمكان، مقابل ٣٣ في المئة يؤيدون استخدام القوة عند خدمة المصالح الوطنية. وفي الوقت نفسه، بلغ إنفاق البنتاغون عام ٢٠٢٦ نحو تريليون دولار، وتطلب الإدارة زيادته ٥٠ في المئة عام ٢٠٢٧. والخلاصة أن استمرار الانخراط في الشرق الأوسط يستنزف الموارد ويصرف الاهتمام عن تحديات أوروبا وآسيا، ولا سيما التنافس مع الصين وروسيا، ولذلك ينبغي أن يصبح الانسحاب العسكري محور مراجعة السياسة الخارجية الأمريكية.

https://www.foreignaffairs.com/united-states/america-must-let-go-

Baghdad Today

«سيظل مضيق هرمز مغلقاً عاماً كاملاً؛ العراق في مواجهة صراع النفوذ النفطي بين واشنطن وبكين»

يُظهر التقييم أن الادعاءات المتعلقة بإحراز تقدم في المفاوضات الأمريكية–الإيرانية لا تزال تستند إلى روايات وسائل الإعلام الغربية أكثر مما تعكس تحولاً سياسياً مؤكداً، وأن موقف طهران ما زال أكثر تشدداً من الصورة التي تقدمها تلك الوسائل. وبناءً على ذلك، تشترط إيران لإعادة فتح مضيق هرمز أمام الملاحة تحقيق مجموعة من المطالب الأساسية، تشمل وقف العمليات العسكرية الأمريكية ضدها، وسحب القوات والقواعد الجوية والعسكرية الأمريكية

من دول الخليج، وإنهاء الوجود العسكري لواشنطن في المنطقة بالكامل. كما تطالب طهران بالاعتراف بدورها في تأمين الملاحة في المضيق والسيطرة عليها، وقد تفرض على السفن العابرة رسوماً تعادل ٥–٧ في المئة من قيمة حمولاتها. وإذا طُبقت هذه الشروط، فلن يُسمح للسفن الأمريكية والإسرائيلية، ولا لسفن الدول التي شاركت في الحرب ضد إيران، بالعبور. وفي ضوء ذلك، يُستبعد أن تعود الملاحة سريعاً إلى طبيعتها، وقد تستمر الأزمة عدة أشهر أو حتى عام كامل. ويمكن لاستمرار إغلاق هرمز أن يرفع أسعار النفط، ويعمق حالة عدم اليقين في سوق الطاقة العالمية، ويعطل التجارة الدولية، ويزيد الضغوط على الاقتصاد العالمي. كما يرفع استمرار الأزمة احتمال عودة الولايات المتحدة إلى الخيار العسكري، ولا سيما بعد فشل محاولاتها السابقة لفتح المضيق باستخدام القوة، وهو سيناريو يعرّض منطقة الخليج لمستويات مرتفعة من المخاطر الأمنية. أما بالنسبة إلى العراق، فلا تقتصر المسألة على تداعيات إغلاق هرمز، بل ترتبط أيضاً بتصاعد التنافس الأمريكي–الصيني على النفوذ في قطاعي النفط والطاقة العراقيين. وتسعى واشنطن إلى تقليص نفوذ الشركات الصينية وزيادة حصة الشركات النفطية الأمريكية في المشروعات العراقية، بما يمنحها حضوراً أكبر وقدرة أوسع على التأثير في قطاع الطاقة وصادرات النفط، بينما تواصل الشركات الصينية توسيع نشاطها في السوق العراقية. وفي هذه الظروف، تستطيع الحكومة العراقية تحقيق توازن بين الحضورين الأمريكي والصيني، والاستفادة من رؤوس الأموال والتكنولوجيا والأسواق لدى الطرفين، مع تجنب الارتهان لقوة واحدة. ويتطلب ذلك قراراً استراتيجياً بشأن تنويع أسواق التصدير والأدوات المالية وطرق إدارة العائدات النفطية. ومن الخيارات المطروحة الاستخدام المحدود والتدريجي لليوان الصيني في تسوية جزء من صادرات النفط العراقية، ضمن سياسة لتنويع العملات لا تعني التخلي الفوري عن الدولار. كما يمكن تحويل العائدات المقومة باليوان إلى ذهب عبر بورصة شنغهاي للذهب، بما يتيح للعراق تقليص اعتماد جزء من احتياطياته وأصوله على عملة واحدة. وعليه، لا يقتصر التنافس النفطي في العراق على هوية الدول أو الشركات المستثمرة في الحقول، بل يشمل مسائل أكثر أهمية، مثل تحديد عملة بيع النفط، ومكان حفظ إيرادات الصادرات، وآليات إدارتها، وسبل المحافظة على قيمة الاحتياطيات المالية العراقية، وهي قضايا أصبحت جزءاً من التنافس الجيو-اقتصادي بين القوى الكبرى.

https://baghdadtoday.news/-٣.٤٥٥١.html

The Dispatch

على العراق أن يختار بين الانهيار وإيران

لم تعد الانقسامات السياسية في العراق تُعرَّف بين السنة والشيعة والكرد، بل تحولت إلى صراع داخلي بين الأجنحة الشيعية. فقد أدى هزيمة داعش عام ٢٠١٧ وتفوق القوى الشيعية المدعومة من إيران إلى تغيير ميزان القوة كلياً، كما أتاح تركيز الولايات المتحدة على القضاء على داعش لجماعات الحشد الشعبي قمع السنة أولاً ثم الكرد. وأصبح الحزبان الكرديان الكبيران يعتمدان بالكامل على بغداد للحصول على التمويل، بينما تكافح الأحزاب السنية لنيل

حصة ضئيلة من ثروات البلاد. وباتت بنية السلطة كلها في قبضة القوى الشيعية، وانحصرت المنافسة السياسية في صراعات شخصياتها، فيما تنقل كل دورة انتخابية مزيداً من النفوذ إلى الجماعات المقربة من إيران. وقد أسهم إهمال واشنطن للسياسة الداخلية العراقية بعد انسحابها عام ٢٠١١ في تهميش القوى المعتدلة وهيمنة المتشددين. وهكذا أصبحت السياسة العراقية ذات طابع شيعي كامل، وهو تحول بنيوي يؤثر في مستقبل المنطقة بأسرها. أما علي الزيدي، رئيس الوزراء الجديد، فليس سوى واجهة شكلية لسلطة تُدار من وراء الكواليس. وجاء تعيينه بقرار من فائق زيدان، رئيس مجلس القضاء الأعلى وأقوى رجل في البلاد، الذي قدّم شخصية مقبولة لدى دونالد ترامب للحيلولة دون قطع المساعدات المالية الأمريكية. وخلافاً للتصورات، لا يُعد رئيس الوزراء الشخصية الأقوى في العراق، بل زيدان، الذي يُوصف بأنه حاكم قومي وحازم، لا يكترث بالديمقراطية، لكنه يشكل حاجزاً أمام هيمنة طهران الكاملة. ومع ذلك، يواجه نفوذه تحدياً جدياً من قيس الخزعلي، زعيم جماعة عصائب أهل الحق المسلحة.ويسعى الخزعلي، رغم تاريخه في قتال القوات الأمريكية، إلى الاستيلاء على السلطة والوصول إلى رئاسة الوزراء، ولذلك يبعث بإشارات إيجابية إلى واشنطن. وقد أصبح الصراع بين زيدان والخزعلي محور السياسة العراقية، بينما أعاد الوجود العسكري وحاجة بغداد الملحة إلى المساعدة الأمريكية لتصدير النفط إحياء احترام العراق لقوة واشنطن واعتماده عليها. وأدى إغلاق مضيق هرمز إلى خفض صادرات العراق النفطية من أربعة ملايين برميل يومياً إلى ٢٥٠ ألفاً، وشل الإيرادات التي تمول ٨٥ في المئة من موارد الحكومة. كما تراجعت الاحتياطيات الأجنبية من ١١٠ مليارات دولار إلى أقل من ٨٠ ملياراً، وقدرة بغداد المالية مرشحة للنفاد خلال عشرة أشهر على الأكثر. وبالتزامن مع الأزمة الاقتصادية، يزيد الانسحاب الكامل المقرر للقوات الأمريكية بحلول ٣٠ سبتمبر مخاطر عودة الإرهاب والحرب الأهلية. وترفض جماعات مسلحة مثل كتائب حزب الله والنجباء تسليم أسلحتها، وسيشكّل خروج الولايات المتحدة اختباراً قاسياً لواشنطن وطهران. وما تزال أمريكا تمتلك أدوات ضغط، منها القروض الدولية ودعم الجماعات البديلة، لكن هزيمتها في الحرب مع إيران أو تخليها عن السيطرة على مضيق هرمز سيؤديان إلى انهيار نفوذها بالكامل. وعندئذ، سيصبح العراق خاضعاً لنفوذ طهران المطلق ومستعمرة رسمية لها.

https://thedispatch.com/article/iraq-iran-us-military-oil/

Atlantic Council

تقرير خاص عن الحرب صادر عن المجلس الأطلسي

أعلنت «المقاومة الإسلامية في العراق»، وهي ائتلاف لفصائل عراقية مسلحة مقربة من إيران، في ٧ أغسطس، تأجيل ردها على الهجمات الأمريكية–السعودية الأخيرة التي قتلت ما لا يقل عن ٢٠ من عناصر الحشد الشعبي، بوساطة هادي العامري، زعيم منظمة بدر. وبالتزامن، أفادت مصادر أمنية باستنفار حكومي واسع ونقل وحدات من الأنبار وصلاح الدين ونينوى إلى بغداد، بناءً على معلومات عن هجمات محتملة ضد السعودية خلال ٤٨ ساعة، مع تشديد تفتيش المركبات

وضبط الأسلحة والمتفجرات. ووصف مصدر أمني الانتشار بأنه «غير مسبوق»، قبل تعليق بعض الإجراءات إثر اتفاق الحكومة والعامري على أولوية الوساطة. وتشير التقارير إلى أن الفصائل اشترطت لوقف الرد اعتذاراً سعودياً رسمياً، وتعويض أسر الضحايا والأضرار التي لحقت بالممتلكات العراقية، والحد من الخطاب الإعلامي المناهض لها. في المقابل، زعم مسؤولون سعوديون أن هجمات وشيكة ومتعددة المراحل كانت تُعدّ بالتنسيق مع الحرس الثوري والحوثيين لاستهداف منشآت الطاقة والمراكز الاقتصادية والأهداف المدنية، مع احتمال امتدادها إلى الكويت والأردن وسوريا، وبمشاركة خاصة من كتائب حزب الله وحركة حزب الله النجباء. وتبرز التطورات ضعف التطبيق العملي لخطة حصر السلاح بيد الدولة؛ فبغداد ما تزال تحدد ٣٠ سبتمبر موعداً لتنفيذها بالتزامن مع انسحاب التحالف الدولي، لكن بعض قوى الإطار التنسيقي تعتبر الموعد مرناً، بينما ترفض كتائب حزب الله والنجباء وكتائب سيد الشهداء نزع السلاح، وسط تقارير عن تسليم أسلحة غير صالحة للعمل للتحايل على العملية. وفي ٧ أغسطس، توجه وفد من الإطار التنسيقي إلى طهران للتشاور، مع طرح تشكيل لجنة للتفاوض مع الفصائل.إقليمياً، قد يكون الضغط العسكري للفصائل العراقية جزءاً من مسعى إيراني أوسع لانتزاع مكاسب في مفاوضات مضيق هرمز. وقد تناولت المحادثات الإيرانية–العُمانية تنظيم عبور السفن، ومنح إيران دوراً رسمياً أكبر في إدارة الملاحة، واحتمال فرض رسوم، ورفع القيود البحرية عن موانئها، وتخفيف عقوبات بيع النفط. غير أن الخلافات داخل طهران، ولا سيما مطالبة التيار المقرب من قيادة الحرس الثوري بمكاسب أكبر مقابل التزامات أقل، أبطأت التوصل إلى اتفاق، فيما فرضت واشنطن في ٧ أغسطس عقوبات جديدة على شبكة الظل المصرفية الإيرانية. وفي اليمن، تعزز التنسيق بين الحوثيين والحرس الثوري والفصائل العراقية؛ إذ تزعم تقديرات إقليمية أن هجوم ٢٧ يوليو على السعودية انطلق من العراق، وأن الحوثيين أنشؤوا مركز تنسيق في منطقة تخضع لنفوذ كتائب حزب الله جنوب بغداد. كما واصلوا في ٧ أغسطس هجماتهم على مأرب ومواقع الحكومة المدعومة سعودياً، حيث أصاب ما لا يقل عن ٢٠ صاروخاً بالستياً وعدة مسيّرات مأرب، وقُتل شخصان على الأقل، بالتوازي مع هجمات بحرية ضمن الحصار المعلن للموانئ السعودية. وتشمل مطالبهم رفع القيود البحرية، ودفع رواتب موظفي مناطق سيطرتهم، والسماح بهبوط الطائرات الإيرانية. ورداً على التهديدات، وقعت السعودية وتركيا وباكستان في ٧ أغسطس اتفاقاً للدفاع المشترك؛ وكانت باكستان قد نشرت، بموجب اتفاق ٢٠٢٥، نحو ثمانية آلاف جندي وسرب مقاتلات ومنظومة دفاع جوي في السعودية، التي اقترحت أيضاً تحالفاً بحرياً من ١٤ دولة لحماية البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن. وفي العراق ولبنان، يُبحث إحياء تصدير النفط عبر سوريا إلى طرابلس، لكن الحاجة إلى إعادة بناء المصافي والمعابر وخط كركوك–طرابلس، إلى جانب تهديد داعش، تجعل المسار غير قادر قريباً على تعويض هرمز.

https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/us-dollar-shipments-

Le Monde

بعد التراجعات في سوريا ولبنان، شبكة حلفاء إيران تعيد تنظيم نفسها حول العراق واليمن

تعيد شبكة حلفاء إيران الإقليميين تشكيل نفسها حول مركزين رئيسيين، العراق واليمن، بعد سلسلة ضربات استراتيجية، أبرزها سقوط نظام بشار الأسد في سوريا وإضعاف حزب الله اللبناني. وشكّلت الغارات السعودية–الأمريكية المشتركة في ٢٩ يوليو ٢٠٢٦ على مواقع جماعات شيعية مسلحة مقربة من إيران في العراق، رداً على هجمات نُسبت إليها ضد منشآت نفطية سعودية، مؤشراً إلى هذا التحول. وإضافة إلى العراقيين، قُتل في الغارات خمسة عناصر على الأقل من الحرس الثوري

وعنصر حوثي، ما كشف اجتماع ثلاثة مكونات أساسية للشبكة في ساحة عمليات واحدة. ومنذ أكتوبر ٢٠٢٣، تغير هيكلها التقليدي؛ فلم تعد سوريا ممراً آمناً لنقل المقاتلين والأسلحة، وتراجع حزب الله بفعل الضربات الإسرائيلية وانقطاع بعض طرق إمداده، فتحولت الجماعات العراقية المتحالفة مع طهران والحوثيون من أطراف مساندة إلى ركيزتين للقوة الإقليمية الإيرانية. وأصبح العراق منصة مهمة لمهاجمة المواقع الأمريكية والإسرائيلية والأهداف المرتبطة بهما في الخليج. وبالتزامن، انتقل مركز المواجهة إلى مضيق هرمز، أهم ممر لطاقة الخليج، وباب المندب عند مدخل البحر الأحمر، فتحولا إلى أداتين للضغط الجيوسياسي. وأعلن الحوثيون في ٢٠ يوليو حصار السفن المرتبطة بالسعودية، وصعّدوا هجماتهم على سفنها. ويهدف الضغط المركب إلى رفع الكلفة الاقتصادية والسياسية للمواجهة على واشنطن ودفعها إلى استئناف المفاوضات بمطالب أقل، خصوصاً أنها واصلت شن هجمات متقطعة على إيران رغم اتفاق إنهاء الأعمال العدائية في ١٧ يونيو. واكتفى الحوثيون في الأسابيع الأولى من الحرب، التي بدأت في ٢٨ فبراير بين إيران من جهة وإسرائيل والولايات المتحدة من جهة أخرى، بالدعم السياسي، ثم تصاعد انخراطهم مع تقارب مصالح اليمن وإيران. وفي أوائل يوليو، خصصت إيران طائرة مدنية للسفر إلى صنعاء ونقل وفد للمشاركة في تشييع الزعيم الإيراني السابق، في خطوة رمزية بعد تدمير مطار صنعاء عام ٢٠٢٥ وخضوع الحوثيين لقيود جوية سعودية وإماراتية. وعدّت الرياض محاولة الطائرة العائدة الهبوط في صنعاء يوم ١٣ يوليو تجاوزاً لخط أحمر، فتفجرت أشد مواجهة حدودية منذ هدنة ٢٠٢٢ الهشة. وتنبع أهمية اليمن من اكتساب الحوثيين، بمساعدة إيران، قدرة على استهداف إسرائيل وغرب السعودية والإمارات وتحويله إلى منصة لإظهار القوة في البحر الأحمر. أما الجماعات العراقية، فخلافاً لموقفها الفاتر في حرب يونيو ٢٠٢٥ التي استمرت اثني عشر يوماً، نفذت منذ الساعات الأولى لحرب ٢٨ فبراير ٢٠٢٦ هجمات متعددة ضد مواقع أمريكية في العراق والمنطقة وأهداف إسرائيلية. كما تجاوز تعاون مكونات الشبكة التنسيق الظرفي، مع توسع التدريب المشترك والروابط البشرية والعملياتية والتنسيق في القرارات العسكرية والسياسية. وأعاد حزب الله، رغم ضعفه، بناء بعض قدراته بمساعدة مستشارين إيرانيين، لكن ضاحية بيروت الجنوبية لم تعد، بعد مقتل حسن نصر الله عام ٢٠٢٤، مركز الشبكة الرئيسي، وهو يستعد حالياً لاحتمال خوض حرب جديدة دفاعاً عن إيران أكثر من عودته إلى نمط الحروب التقليدية. وقد تؤدي الهجمات الأمريكية والإسرائيلية إلى نتيجة عكسية؛ إذ يمكن لتنامي الشعور بالتهديد والحصار لدى شيعة العراق ولبنان وحتى البحرين أن يحول الشبكة من بنية موجهة من الأعلى إلى تعبئة شيعية عابرة للحدود من الأسفل، أقل مركزية وأكثر تشتتاً في القيادة، لكنها أشد مرونة بفعل الهوية والروابط الاجتماعية والتهديد المشترك، بما يؤثر طويلاً في موازين المنطقة وتوتراتها.

https://www.lemonde.fr/international/article/٠٧/٠٨/٢٠٢٦/apres-les-revers-

MEI

جيش كردستان: ماذا سيحدث للبيشمركة؟

تُعدّ قوات البيشمركة، القوة العسكرية لإقليم كردستان العراق، من أهم شركاء الولايات المتحدة الأمنيين في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٩١، لكن انقسام القيادة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني يظل أبرز مواطن ضعفها البنيوية. وتنتظم قوات الحزبين أساساً في الوحدتين ٨٠ و٧٠، ورغم استمرار دمجهما رسمياً في وزارة شؤون البيشمركة، لا يزال الولاء الحزبي

يؤثر في القيادة الاستراتيجية. وتتراوح تقديرات العدد بين ١٩٠ و٢٥٠ ألفاً، وتصل أحياناً إلى ٣٥٠ ألفاً، بينما حدد تقييم عام ٢٠٢١ نحو ٥٦ ألف مقاتل جاهز ضمن ما يعادل ٥٤ لواءً، يضم كل منها عادةً ألفين إلى ثلاثة آلاف فرد، مع تشكيل ٢٨ لواءً للحرس الإقليمي على الأقل. وتعود جذورها إلى حرب العصابات؛ ففي انتفاضة عام ١٩٦١، حشد مصطفى بارزاني خلال أسبوعين خمسة آلاف مقاتل متفرغ و٥–١٥ ألفاً بدوام جزئي، وقتلت قواته نحو ألفي جندي عراقي في معركة زوزك–هندرين عام ١٩٦٦. لكن نقص السلاح الثقيل ووقف الدعم الإيراني بعد اتفاق الجزائر أديا إلى انهيارها في حرب ١٩٧٤–١٩٧٥، رغم بلوغها ٥٠–٦٠ ألف مقاتل؛ فاستسلم ٧٠ في المئة، وفر ٣٠ ألف مقاتل و٢٠٠ ألف لاجئ إلى إيران. كما قُتل ما بين ٥٠ و١٠٠ ألف شخص في عمليات الأنفال عام ١٩٨٨. وبعد ٢٠٠٣ أصبحت البيشمركة شريكاً فعالاً لواشنطن في مكافحة الإرهاب، لكن هجوم داعش في أغسطس ٢٠١٤ كشف ضعف استعدادها للحرب التقليدية؛ فسقطت سنجار ومخمور وكوير وجلولاء وسد الموصل وزمار وقرقوش، وتقدم التنظيم إلى مسافة ٥٠ كيلومتراً من أربيل، بسبب نقص الخبرة والأسلحة المضادة للدروع والاستعداد لمواجهة المركبات الانتحارية المصفحة. ومع ذلك، لم تنهَر القوات، بل أعادت تنظيم نفسها سريعاً بدعم جوي أمريكي وتدريب التحالف والتعاون مع الجيش العراقي وحزب العمال الكردستاني والقوات المحلية، وفي بعض المناطق الحشد الشعبي. وشارك نحو ثمانية آلاف مقاتل في تحرير ربيعة، حيث قُتل ٥٠ عنصراً من داعش، بينهم ٢٢ بالغارات الجوية، بينما شارك أكثر من عشرة آلاف مقاتل وعشر دبابات ووحدات هندسية في جلولاء. وفي سنجار، شارك ثمانية آلاف في العملية الأولى وأكثر من سبعة آلاف كردي في الهجوم النهائي ضد نحو ٧٠٠ مدافع من داعش. وبلغت الخسائر حتى نهاية ٢٠١٤ نحو ٧٢٧ قتيلاً وأكثر من ٣٥٠٠ جريح، وارتفعت بنهاية الحرب إلى قرابة ألفي قتيل و١٢ ألف جريح. ومنذ ٢٠١٥، ثُبّت خط دفاع بطول ١٠٥٠ كيلومتراً من سنجار إلى خانقين، وزوّد التحالف القوات خلال عام واحد بأربعين منظومة ميلان و٨٠٠ صاروخ، ونحو ٦٠ ألف قذيفة مضادة للدبابات و٧٠٠ قاذف هاون و٧٤ ألف قذيفة، ما مكّنها من تدمير ٩٠ في المئة من المركبات الانتحارية في أحد المحاور. أما انتكاستها الاستراتيجية الكبرى فجاءت في أكتوبر ٢٠١٧ بعد استفتاء الاستقلال، الذي أيده ٩٢ في المئة؛ فرغم انتشار ٢٠ ألف مقاتل حول كركوك، أدى انسحاب وحدات الاتحاد الوطني إلى سقوط كركوك وجلولا وخانقين وسنجار وزمار وسد الموصل، قبل مقاومة فعالة في سحيلا وبردي وتدمير أكثر من ١٠٠ مركبة عراقية وفق تقديرات كردية. وتتمثل نقاط القوة في الروح القتالية والحركة والمرونة وسرعة الاستجابة واستغلال التضاريس، بينما تكمن نقاط الضعف في القيادة الحزبية ونقص السلاح الثقيل وضعف حرب المدن والاعتماد الخارجي. ويُقترح إنشاء قيادة غير حزبية، وخفض العدد إلى نحو ١٢٥ ألفاً، وترسيخ الكفاءة، وتطوير المدرعات والأسلحة المضادة للدروع والمسيّرات والدفاع الجوي. كما ينبغي استعادة الدعم الأمريكي المشروط بالإصلاح، بعدما انخفض من ٢٤٠ مليون دولار عام ٢٠٢٣ إلى ١٣٥ مليوناً عام ٢٠٢٤ و٦٠ مليوناً عام ٢٠٢٥، فيما ارتفع تمويل التدريب والتجهيز من أقل من خمسة ملايين إلى أكثر من ٥٧ مليوناً، وطُلب أكثر من ٦١ مليوناً لعام ٢٠٢٦.

https://mei.edu/report/the-army-of-kurdistan/?utm_source=chatgpt.com

الخلاصة والتحليل الخبير

تُظهر حصيلة التقارير والتحليلات الأربعة عشر موضع الدراسة أن العراق يُقدَّم، في فضاء مراكز الفكر ووسائل الإعلام الدولية، أكثر من أي وقت مضى بوصفه نقطة التقاء ثلاث أزمات متزامنة: أزمة السيادة، والاقتصاد السياسي للنفط، والتنافس الجيوسياسي الإقليمي. وعلى الرغم من اختلاف المصادر المدروسة في توجهاتها السياسية والمؤسسية، فإنها تتفق على خلاصة عامة مفادها أن البنية التي أقام العراق على أساسها، خلال العقدين الماضيين، توازناً بين القوى الداخلية والخارجية، باتت تواجه ضغوطاً متزايدة بفعل التطورات الإقليمية الجديدة. ويتمثل المحور الأول والأكثر بروزاً في مسألة حصر السلاح وسلطة الدولة. فقد جعلت «جيروزاليم بوست» و«مؤسسة كونراد أديناور» و«الجزيرة» و«ذا ناشيونال» و«المجلس الأطلسي»، رغم اختلاف لغتها وتوجهاتها، مهلة الثلاثين من سبتمبر محطة حاسمة في السياسة الأمنية العراقية. ووفق السردية الغالبة في هذه المصادر، لا تقتصر القضية الأساسية على نزع السلاح المادي من الجماعات، بل تتعلق بمدى قدرة الدولة العراقية على نقل قرار استخدام القوة العسكرية من الشبكات الحزبية والعابرة لمؤسسات الدولة إلى هيكل القيادة الرسمي. ويكتسب هذا التمييز أهمية بالغة؛ إذ إن دمج جماعة ما في الحشد الشعبي أو الأجهزة الرسمية لا يعني بالضرورة زوال استقلالها التنظيمي أو المالي أو السياسي أو القيادي. لذلك، لا يمكن تقييم نجاح سياسة «حصر السلاح» بمجرد عدد الأسلحة المسلّمة، بل يتمثل المؤشر الحقيقي في تقليص القدرة على تنفيذ عمليات عابرة للحدود، وشن هجمات مستقلة بالطائرات المسيّرة، والتسبب في أزمات دبلوماسية لبغداد، وتدخل الجماعات المسلحة في القرارات المتعلقة بالحرب والسلام. وبعبارة أخرى، تتعلق مشكلة العراق بتوحيد السلطة الأمنية أكثر مما تتعلق بمجرد «نزع السلاح». وفي الوقت نفسه، ينبغي الانتباه إلى التوجه السردي للمصادر؛ إذ تضع «جيروزاليم بوست» وبعض المصادر الغربية قضية الجماعات المسلحة بأكملها تقريباً ضمن إطار «النفوذ الإيراني»، وترى من هذا المنظور أن تعزيز قوة الدولة العراقية مرادف لتراجع نفوذ طهران. ويعكس هذا التوجه جانباً من واقع شبكة علاقات الجماعات العراقية بإيران، لكنه إذا تحول إلى إطار حصري للتحليل، فسيدفع إلى الهامش عوامل داخلية مثل الجذور الاجتماعية لتلك الجماعات، وتجربة الحرب على داعش، والتنافس الشيعي الداخلي، والضعف التاريخي للمؤسسات العسكرية، ومسألة وجود القوات الأجنبية. وفي المقابل، يوضح تقرير «الجزيرة» أن بعض الجماعات تربط قضية السلاح بخروج القوات الأجنبية وتحقيق السيادة العراقية الفعلية على المجال الجوي. ومن ثم، لا يمثل ملف حصر السلاح مجرد نزاع بين طهران وواشنطن، بل يمتلك أبعاداً داخلية وسيادية مستقلة.

ويتمثل المحور الرئيسي الثاني في شدة تعرض النموذج الاقتصادي العراقي لتداعيات اضطراب صادرات النفط. فقد تناولت تقارير «المجلس الأطلسي» و«دويتشه فيله» و«بغداد اليوم»، كل من زاوية مختلفة، إغلاق مضيق هرمز أو تقييد الملاحة فيه بوصفه عاملاً كشف إحدى نقاط الضعف الأساسية في العراق، وهي التركز الجغرافي لصادرات النفط في الجنوب، والتركز المالي للدولة على عائدات الموارد الهيدروكربونية. ومن هذا المنظور، تحمل الأزمة الراهنة رسالة استراتيجية واضحة لبغداد مفادها أن الأمن الاقتصادي العراقي لا يمكن ضمانه بمجرد زيادة إنتاج النفط؛ إذ إن مسار النقل، ومكان التخزين، وعملة التسوية، والسوق المستهدفة، والبنية التحتية البديلة، كلها تدخل ضمن مفهوم أمن الطاقة. ويكشف خط البصرة–فيشخابور، والسعي إلى إحياء مسار كركوك–جيهان، واحتمال الربط بميناءي بانياس والعقبة، ودراسة التخزين الخارجي، أن جغرافية التصدير تتحول إلى جزء من حسابات الأمن القومي العراقي. ومع ذلك، ينبغي التمييز بين الحلول القصيرة والطويلة الأمد؛ فمشروعات خطوط الأنابيب التي تبلغ قيمتها مليارات الدولارات لا تستطيع معالجة أزمة السيولة الراهنة. وعلى المدى القصير، تكتسب الطاقة الاستيعابية للمسار التركي، وإنتاج الشمال، وإدارة الاحتياطيات الأجنبية أهمية أكبر. أما على المدى المتوسط، فيمكن لتنويع مسارات التصدير أن يخفض درجة انكشاف العراق للمخاطر. وعلى المدى الطويل، تظل القضية الأساسية إصلاح البنية الاقتصادية، وتوسيع الإيرادات غير النفطية، وتقليص العلاقة المباشرة بين التوظيف الحكومي وتوزيع الريع النفطي. ومن دون ذلك، لن يؤدي تنويع المسارات إلا إلى خفض المخاطر الجغرافية، لا المخاطر البنيوية التي يعانيها الاقتصاد. أما المحور الثالث، فيتمثل في ارتباط السياسة الداخلية العراقية بإعادة التشكيل الجيوسياسي للمنطقة. وتقدم تقارير «أورسام» و«لوموند» و«المجلس الأطلسي» صورة لشبكة ازدادت داخلها أهمية العراق واليمن بعد التطورات التي شهدتها سوريا ولبنان. وفي هذا الإطار، لا يمثل العراق مجرد ساحة لانتشار الجماعات المقربة من إيران، بل يتحول إلى حلقة محتملة تربط المجال الجغرافي الإيراني بالخليج وسوريا واليمن. وتكتسب هذه المسألة أهمية بالغة بالنسبة إلى بغداد؛ فكلما دخلت الأراضي العراقية في حسابات الردع أو العمليات الإقليمية للجهات الفاعلة غير الحكومية، تحمل العراق نفسه تكاليف ذلك في صورة هجمات خارجية، وضغوط دبلوماسية، وتراجع للاستثمار، وارتفاع للمخاطر السياسية. وفي المقابل، لا ينبغي إغفال أن الضغط الخارجي قد يؤدي إلى نتائج عكسية؛ إذ يشير تحليل «لوموند» إلى احتمال

أن تـؤدي الهجمـات الأمريكيـة والإسـرائيلية المسـتمرة إلـى تحويـل شـبكة حلفـاء إيـران مـن بنيـة تنظيميـة محضـة إلـى شـكل مـن أشـكال التضامـن العابـر للحـدود والقائـم علـى الشـعور بالتهديـد. وتكتسـب هـذه النقطـة أهميـة مـن منظـور علـم الاجتمـاع السياسـي، لأن الاقتصـار علـى اسـتخدام الوسـائل العسـكرية ضـد الجماعـات المسـلحة، مـن دون معالجـة الجـذور السياسـية والأمنيـة لنشـأتها، قـد يقلـص قدراتهـا التنظيميـة، لكنـه قـد يعـزز فـي الوقـت نفسـه شـرعية تعبئتهـا الهوياتيـة. ويتمثـل المحـور الرابـع فـي إعـادة تعريـف السياسـة الخارجيـة العراقيـة. ففـي السـرديات المدروسـة، تحـاول حكومـة بغـداد إدارة علاقاتهـا مـع إيـران والولايـات المتحـدة والسـعودية وسـوريا وتركيـا فـي وقـت واحـد. ولا تكمـن المسـألة الأساسـية فـي تحديـد «الطـرف» الـذي سـيختاره العـراق، بـل فـي مـدى قدرتـه علـى منـع تحـول سياسـة التـوازن إلـى تبعيـة متعـددة الأطـراف. ففـي الوضـع الأمثـل، يمكـن للعلاقـات مـع إيـران فـي مجـالات التجـارة والطاقـة وأمـن الحـدود، والتعـاون مـع الولايـات المتحـدة فـي التكنولوجيـا والاسـتثمار والقـدرات الدفاعيـة، والعمـل مـع الـدول العربيـة علـى تعزيـز الترابـط الاقتصـادي، والعلاقـة مـع تركيـا فـي تصديـر النفـط والتجـارة، والتفاعـل مـع الصيـن فـي مجالـي رأس المـال والأسـواق، أن تزيـد قـدرة العـراق علـى المنـاورة. أمـا إذا أُديـرت هـذه العلاقـات مـن دون اسـتراتيجية موحـدة، فقـد يتحـول العـراق إلـى سـاحة للتنافـس المتزامـن بيـن جميـع هـذه الأطـراف. وفـي السـياق نفسـه، يكتسـب النقـاش بشـأن التنافـس الأمريكي–الصينـي فـي صناعـة النفـط العراقيـة معنـاه؛ فالمسـألة لا تقتصـر علـى الاختيـار بيـن شـركة أمريكيـة وأخـرى صينيـة، لأن ملكيـة مشـروعات الطاقـة، وتكنولوجيـا البنيـة التحتية، والأسـواق المسـتهدفة، وعملـة التسـوية، ومـكان الاحتفـاظ بالإيـرادات، يمكـن أن تتحـول جميعهـا إلـى أدوات للنفـوذ الجيو-اقتصـادي. ولذلـك، لا تتمثـل الاسـتراتيجية المثلـى لبغـداد فـي الخـروج مـن النظـام القائـم علـى الـدولار، ولا فـي تسـليم صناعـة الطاقـة إلـى كتلـة بديلـة، بـل فـي التنويـع المنضبـط للشـركاء ومنـع نشـوء تبعيـة غيـر متكافئـة. ويتمثـل المحـور الخامـس فـي مسـتقبل الوجـود العسـكري الأمريكـي. ومـن اللافـت أن المـواد المدروسـة تتضمـن سـرديتين متعارضتيـن تقريبـاً؛ إذ تـرى مصـادر مثـل «ذا ديسـباتش» أن الانسـحاب الأمريكـي سـيمهد لتوسـع النفـوذ الإيرانـي، وتصاعـد عـدم الاسـتقرار، واحتمـال عـودة التهديـدات الأمنيـة. وفـي المقابـل، تـرى مجلـة «فوريـن أفيـرز» أن شـبكة القواعـد الأمريكيـة نفسـها أصبحـت جـزءاً مـن دورة الأزمـات الإقليميـة، وأن الانسـحاب قـد يزيـد فـرص نشـوء ترتيبـات أمنيـة محليـة. ويكشـف وجـود هاتيـن السـرديتين أن قضيـة الوجـود الأمريكـي لـم تعـد نقاشـاً بشـأن عـدد الجنـود فحسـب، بل أصبحـت تتعلـق بطبيعـة البنيـة الأمنيـة المسـتقبلية للعـراق والمنطقة. وفـي هـذا السـياق، يكتسـب تعزيـز الدفـاع الجـوي العراقـي أهميـة مضاعفـة؛ فالدولـة التـي تطالـب بخـروج القـوات الأجنبيـة وحصـر السـلاح يجـب أن تكـون قـادرة علـى حمايـة حدودهـا وأجوائهـا بنفسـها. وإلا، فسـتظل الفجـوة قائمـة بيـن «السـيادة القانونيـة» و«القـدرة علـى ممارسـة السـيادة»، وسـيواصل الفاعلـون الداخليـون تبريـر احتفاظهـم بالسـلاح بالاسـتناد إلـى عجـز الدولـة. وإلـى جانـب ذلـك، يذكّـر تقريـر «معهـد الشـرق الأوسـط» بشـأن البيشـمركة بـأن تعـدد مراكـز القـوة العسـكرية لا يقتصـر علـى الجماعـات الشـيعية؛ فالانقسـام الحزبـي داخـل البيشـمركة بيـن الحـزب الديمقراطـي الكردسـتاني والاتحـاد الوطنـي الكردسـتاني يمثـل نموذجـاً آخـر للصعوبـة التاريخيـة التـي يواجهها العـراق في تحويـل القـوى السياسية–العسـكرية إلى مؤسسـات وطنيـة مكتملـة. لذلـك، إذا أريـد لسياسـة حصـر السـلاح أن تتحـول إلـى مشـروع حقيقـي لبنـاء الدولـة، فيجـب تطبيـق مبـدأ وحـدة القيـادة والاحتـراف المهنـي فـي جميـع أنحـاء العـراق، وألا يظـل محصـوراً فـي ملـف جماعـات بعينهـا. وفـي نهايـة المطاف، تتمثـل أهـم خلاصـة لهـذا الرصـد فـي أن العـراق ينتقـل مـن مرحلـة «إدارة التـوازن» إلـى مرحلـة «تحمـل كلفـة القـرار». فقـد اسـتطاعت بغـداد خلال السـنوات الماضيـة تأجيـل الحسـم فـي ملفـات عديـدة والمنـاورة بيـن الأطـراف المتنافسـة، لكـن أزمـة هرمـز، والضغـوط الماليـة، وانسـحاب قـوات التحالـف، وملـف الجماعـات المسـلحة، وتصاعـد التنافـس الإقليمـي، كلهـا عوامـل ضيقـت هامـش المنـاورة. وسـيعتمد مسـتقبل العـراق قبـل كل شـيء علـى قـدرة الدولـة علـى تحويـل ثلاثـة مفاهيـم إلـى سياسـات عمليـة: السـيادة الأمنيـة، والمرونـة الاقتصاديـة، والاسـتقلال فـي إدارة التـوازن الخارجـي. وسـيظل حصـر السـلاح ناقصـاً مـن دون قـدرات دفاعيـة كافيـة، كمـا أن تنويـع مسـارات النفـط مـن دون إصلاح اقتصـادي لـن يـؤدي إلا إلـى تغييـر شـكل الهشاشـة، ويمكـن للسياسـة الخارجيـة المتوازنـة، فـي غيـاب دولـة مقتـدرة، أن تتحـول إلـى تنافـس بيـن القـوى الأجنبيـة داخـل العـراق. ومـن ثـم، ينبغـي النظـر إلـى التطـورات الجاريـة، لا بوصفهـا مجموعـة أزمـات منفصلـة، بـل باعتبارهـا مكونـات لاختبـار واحد لقدرة الدولة العراقية على إعادة بناء سلطتها، وخفض مواطن ضعفها، وتحديد موقعها في النظام الإقليمي الجديد.

حولنا:

مركز دراسات الشهيد الخامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق والمنطقة في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والمقالات التحليلية، والجلسات التخصصية، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق، ويهدف إلى تقديم رؤى استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.